

العنوان:	رهانات الحكومة الذكية بدولة الإمارات العربية المتحدة
المصدر:	مجلة القانون المغربي
الناشر:	دار السلام للطباعة والنشر
المؤلف الرئيسي:	الحمادي، منصور عبد الله ريع سالم
المجلد/العدد:	40
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	مايو
الصفحات:	5 - 36
:DOI	10.37258/1282-000-040-001
رقم MD:	995078
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	الإمارات العربية المتحدة، الحكومة الذكية، تكنولوجيا الاتصالات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/995078

للإشتئاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب
الإشتئاد المطلوب:

إسلوب APA
الحمادي، منصور عبدالله ربيع سالم. (2019). رهانات الحكومة الذكية بدولة
الإمارات العربية المتحدة. مجلة القانون المغربي، ع40، 5 - 36. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/995078>

إسلوب MLA
الحمادي، منصور عبدالله ربيع سالم. "رهانات الحكومة الذكية بدولة الإمارات
العربية المتحدة." مجلة القانون المغربي ع40 (2019) : 5 - 36. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/995078>

رهانات الحكومة الذكية بدولة الإمارات العربية المتحدة

منصور عبد الله رباع سالم الحمادي

الباحث بسلك الدكتوراه

جامعة محمد الخامس - كلية الحقوق

أكادار - الرباط - المغرب

مقدمة:

إن الحكومة الإلكترونية عبارة عن مجموعة من الأعمال الإلكترونية التي تسعى إلى تقديم خدمات عمومية إلى جمهور المواطنين في إطار من الشفافية والسرعة والمرونة، نظراً لما تتوفر عليه هذه المنظومة من إمكانية تدبير جيد للوقت الإداري واحتزاز مراحل عديدة، وجمع وتصنيف المعلومات بشكل يجعل أمر مراجعتها سهلاً وسريعاً، الشيء الذي ينعكس لا محالة بالإيجاب على الأداء والنشاط الإداري، وبالتالي تحسين العلاقة بين الإدارة وجمهور المرتفقين.

وبما أن الإمارات العربية المتحدة من بين البلدان التي أصابتها رياح التحولات الاقتصادية والتقنية والمعلوماتية، فقد أصبحت تسعى جاهدة من أجل الانخراط الكلي الفعال في عصر الإلكترونيات، عبر تحسين أداء الإدارة وتسريع دينامية النشاط الإداري، وذلك من خلال تأسيس بنية معلوماتية متكاملة ومتماضكة يكون هدفها تجميع وتنظيم مكونات العمل الإداري في نظام معلوماتي متكامل، يعتبر نتاج التفاعل بين ثلاث عناصر وهي: تكنولوجيا الحواسيب، وتكنولوجيا الاتصالات، وتكنولوجيا البرمجيات.

وذلك، من أجل تجاوز سلبيات التدبير الإداري التقليدي واحتلالاته المتمثلة في تعقد المساطر الإدارية وبطء العمل الإداري وغياب التواصل بين الإدارة وجمهور المرتفقين، اعتماداً على منظومة الحكومة الإلكترونية التي تعبّر على تحولات في مفاهيم الإدارة وهيئاتها وأسلوب عملها، وكذا علاقتها بجمهور مرتفقها ومجموع المواطنين المتعاملين معها. توجد حاجة ملحة لتوفير خمس مهارات ضرورية لازمة لتفعيل الحكومة الذكية وتمكينها من تقديم الخدمات الضرورية بكفاءة وفاعلية، وتمثل هذه

المهارات متطلبات مسبقة يجب أن يتسم بها كل العاملين، كما أنها أيضاً مهارات متداخلة تستدعي العمل بروح الفريق. ومن هذه المهارات ما يلي¹:

◆ **المهارات التحليلية:** تتمثل في مهارات التفسير والتحليل وهي مهارات أساسية ينبغي توافرها في كل مرحلة من مراحل تطوير مشروع الحكومة الذكية. وتبدأ هذه المهارات بتحديد المشكلات ووصف أعراضها والكشف عن السياسات والعمليات والممارسات المسببة لهذه الأغراض، وتحليل حاجات ومتطلبات المستخدمين، وسبل تدفق المعلومات والأعمال، وي يتطلب ذلك إجراء بحوث ودراسات استطلاعية أو تشخيصية ومتعمقة أيضاً.

◆ **مهارات إدارة المعلومات والمعرفة:** تبين هذه المجموعة من المهارات مدى وأسس التعامل مع المعرفة والمعلومات كمورد أساسي ذي قيمة عالية ومضافة، وتحتاج هذه المجموعة من المهارات إلى التأكد من سلامة محتوى وجودة البيانات والمعلومات ومستويات وتفوقيها مع غيرها من البيانات والمعلومات، ويرتبط بذلك تصنيف وفرز وفهرسة البيانات وانتقاء ما يحتاج إليه منها. والتمكن من تصميم النظم وقواعد أو مستودعات البيانات وملفات البيانات المستخدمة لتقديم وعرض المعلومات بشكل منظم، ويرتبط بذلك تصميم واجهات التفاعل ونظم الأمان التي تضمن سلامة وسرية المعلومات المتاحة، والقيام بأنشطة البحث عن المعلومات والتصنيف والفهرسة والحفظ على سلامة البيانات والمعلومات. وتصميم وبناء قواعد ومستودعات البيانات وتحديد البيانات المضمنة وإقرار عمليات جمع البيانات ومعايير ومقاييس الجودة والسيطرة عليها، وأخيراً تطوير وتنفيذ آليات المشاركة في المعلومات والتطبيقات الذكية.

◆ **المهارات الفنية:** يمكن القيام بهذه المهارات من خلال تصميم وتنفيذ نظم معلومات تحتوي على تطبيقات ذكية متوافقة مع البنية السياسية القائمة، وتطوير واجهات التفاعل مع المستخدمين النهائيين بحيث تكون سهلة الاستخدام

¹- سحر قدروري الرفاعي: الحكومة الذكية وسبل تطبيقها، كتاب صادر عن دار الشروق، الأردن 2012 ص: 67.

ومقبولة منهم، وتحويل البيانات من نظام أو شكل ما إلى شكل آخر في إطار نظام معلومات متكامل وإتاحة بياناته وتقاريره للاستخدام بأساليب عديدة، وتصميم وإدارة نظم وشبكات المعلومات المختلفة، وتكوين قواعد ومستودعات بيانات قادرة على توحيد المعلومات استقطابها من مصادر مختلفة لأغراض الاسترجاع وتوسيع نطاق الاستخدام.

▪ **مهارات الاتصال والتقطيع:** توظف هذه المجموعة من المهارات في أغراض تسويق مشروع الحكومة الذكية واستقطابها من مصادر مختلفة لأغراض الاسترجاع وتوسيع نطاق الاستخدام.

▪ **مهارات إدارة مشروع الحكومة الذكية:** تهدف هذه المجموعة من المهارات إلى التعرف على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة على بنية العمل، ومدى تأثيرها على الخدمات المقدمة للمواطنين والتخطيط الجيد لمشروع الحكومة الذكية وطرق بناء هيكل المشروع، وطرق مراقبة جودتها وطرق قياس أداء الحكومة الذكية¹.

▪ **مقومات التحول الناجع للحكومة الذكية:** من أهم مقومات التحول الناجع للحكومة الذكية، والاستراتيجيات المشكلة لها والتقسيم الاستراتيجي للحكومة الذكية².

وهو ما سنحاول دراسته في هذا المقال من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: التأثير المتبادل بين الإدارة الذكية والموارد البشرية
 إن نظام إدارة الموارد البشرية الذكية ترتكز على منهج الأنظمة في إدارة الموارد البشرية، والتطوير والتحليل الوظيفي، والتصميم والتقسيم، وتخطيط الموارد البشرية، والتوظيف والاختيار، وإدارة الأداء، والتدريب والتطوير، إضافة إلى اتجاهات جديدة في مجال إدارة الموارد البشرية الذكية وهذا هو ما سنبحثه في الفرعين الآتيين.

¹- سحر قدوري الرفاعي: الحكومة الذكية وسبل تطبيقها، مرجع سابق، ص: 67-79.

²- مها مهدي خفاف: نظم دعم القرارات والخدمات الذكية، مرجع سابق، ص: 82.

الفرع الأول: تطوير العملية الإدارية الذكية ومتطلباتها
 ليس الحكومة الذكية مجرد عملية آلية العمليات أو معالجة التصرفات والأفعال القائمة في الأعمال الحكومية والأجهزة المختصة، بل تختص بتكوين عمليات وعلاقات جديدة بين الحكومة والمواطنين والأعمال، كما أن استخدام وسائل الاتصالات الذكية وتكنولوجيا المعلومات ليست مجرد أداة لتحقيق عوائد وتوفير التكلفة المترتبة على تشغيل وتعيين القوى العاملة أو في استثمار الوقت، ولا يتحقق بقيام العاملين بإعداد السجلات والوثائق الإلكترونية، بل إنه يعتبر من الحلول الجوهرية ول حسن استخدامه بشكل صحيح؛ لذلك يجب عند تطوير الحكومة الذكية البدء في التخطيط السليم لمشروعاتها ودراسة المجال الذي تطبق فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يجب أن توظف لتكوين عمليات جديدة تتسم بالشفافية في حل المشكلات. وتمثل الشفافية أسلوباً جديداً للتعامل في حل المشكلات التي تواجه مسار إمداد المعلومات والخدمات الحكومية لجمهور المستفيدين وذلك لكونها تمثل الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات والسماح للمتأثرين بالقرارات الإدارية بأن يعملا بالحقائق والعمليات التي ساهمت في اتخاذ القرارات، وعلى ذلك فإن إصلاح العمليات الإدارية يمثل الخطوة الأولى في إطار عملية التحول الناجح نحو إقامة الحكومة الذكية، وعلى الرغم من أن إصلاح العمليات يعتبر أساساً مرغوباً ومطلوباً، إلا أنه من المهم تكوين أو خلق عمليات وإجراءات جديدة تؤدي على إحداث تغييرات جذرية في أساليب وطرق العمل الإداري وخاصة في علاقاتها بالمواطنين ومؤسسات الأعمال.

الفقرة الأولى: القيادة الإدارية الذكية

إن تحقيق عملية التحول للحكومة الذكية بنجاح، يتطلب توافر عدد من القوى العاملة القادرة على التعامل والتكيف مع التكنولوجيا المتقدمة والتي سبق استعراض مجموعات المهارات الالزمة لها، وبدون هذه الكفاءات المؤهلة للتعامل مع متطلبات الحكومة الذكية يصعب ويستحيل تحقيق أهداف إقامة مشروعاتها الذكية وإن توافرت الإمكانيات والموارد المالية والمعنوية؛ لذلك فإنها تتطلب قيادة سياسية

إدارية قوية تلتزم علنا بدعم الجهود التي تؤدي للتحول إلى الإدارة الذكية من خلال توفير الوقت والجهد والمال والموارد، والمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، الذي يسهم في إطلاق قدرات القوى العاملة الإبداعية والخلاقة.¹

الفقرة الثانية: وضوح الاستراتيجية

التحول إلى حكومة ذكية فاعلة وكفالة وناجحة، يتطلب وجود رؤية ورسالة واضحة المعالم وأوليات محددة ودقيقة في ضوء معايير ومواصفات واضحة المعالم تتماشي وتنطابق مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وييتطلب الاستثمار الاستراتيجي توافر خطط استثمار واضحة وأهداف محددة ترتبط بالموارد البشرية والمادية المتاحة في الوقت المحدد لها. وعلى ذلك فإن مشروعات الحكومة الذكية يتم اختيارها على أساس تحقيقها أقصى عائد ممكн من عمليات الاستثمار أو الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية. ومن هذا المنطلق تبثق ضرورة توافر معايير نوعية وكمية لقياس الإنتاجية والأداء الجيد المقبول.

الفقرة الثالثة: التعاون مع المجتمع المدني

تقام الحكومة الذكية أساسا لخدمة المواطنين ومؤسسات الأعمال وغيرها من منظمات المجتمع: لذلك يجب التعاون معها ومشاركتها في بناء وإرساء علاقات متبادلة وتحالفات تعود بالنفع على المجتمع ككل. ولا يقتصر التعاون على العلاقة مع المواطنين ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع فحسب، وإنما يشمل أيضا علاقة المؤسسات الحكومية بادرتها ووحداتها وتنظيماتها المتعددة وعلاقة كل ذلك بالصالح والأجهزة الحكومية الأخرى على كافة المستويات المركزية والمحلية. كما يجب أن تتعاون مؤسسات القطاع الخاص مع الحكومة الذكية؛ حيث لا يقتصر هذا التعاون على المعاملات الذكية فحسب، بل يجب أن يتضمن أيضا تبادل الرؤى والأفكار والاستثمارات.

¹- منها مهدي خفاف: نظم دعم القرارات والخدمات الذكية، مرجع سابق، ص: 88.

وإن المشاركة والتضمين المدني في أعمال الحكومة الذكية يعتبر عاملًا مهمًا وضروريًا لتأكيد فعاليتها ونجاحها؛ حيث تتجه إلى تحسين قدرات المجتمع وفاعليته المجتمعية؛ لذلك يجب مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات غير حكومية في اتخاذ القرارات الخاصة بالحكومة الذكية من خلال التشاور والمشاركة الإيجابية للتعرف على وجهات النظر والأراء المختلفة في مشروعات الحكومة الذكية.¹

الفرع الثاني: استراتيجيات التحول للحكومة الذكية
يمكن تحديد استراتيجيات أساسية ترشد وتوجه الأداء في جهود إقامة الحكومة الذكية بطريقة مقبولة، وتتمثل هذه الاستراتيجيات في التالي:²

الفقرة الأولى: سد الفجوة بين المهارات المطلوبة والممتلكة
تحتاج الحكومة الذكية إلى مهارات إدارية وتواصلية وتقنولوجية وتنظيمية وتسويقية واقتصادية، إلخ. كما أن المهارات المطلوبة متعددة ومتغيرة على الدوام، ولهذا فإنه يجب التأكيد على ضرورة تنمية الموارد البشرية المطلوبة من الكفاءات المتاحة بالفعل وتأهيل قوى عاملة جديدة، وتنمية المتوافر منها للقيام بمشروعات الحكومة الذكية المتباينة والمتعددة. وفي هذا النطاق تعتبر مشروعات تدريب خرجي الجامعات على تكنولوجيا المعلومات، وإقامة نوادي تكنولوجيا المعلومات والقرية الذكية إلخ، من المشروعات ذات الطابع الإستراتيجي والتي تساهم في سد الفجوة بين المهارات المطلوبة والممتلكة.

الفقرة الثانية: سد الفجوة الشاسعة بين التوقعات وإدراك المواطنين
إن سد الفجوة الشاسعة بين توقعات الحكومة وإدراك المواطن العادي لخدمات الحكومة الذكية، سوف تحدد برامج التوعية بتسويق المعلومات والخدمات المتاحة بالفعل والشفافية المطلوبة في مشاركة الجمهور من المواطنين

¹- علي محمد الخوري التحول نحو الحكومة- منهجية مبتكرة، ندوة الثقافة العلمية، دبي 2013م، ص: 93.

²- مدحت محمد أبو النصر: التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية، مرجع سابق، ص: 109.

ومؤسسات الأعمال في إدراك نقاط القوة والقصور والفرص الناجمة من الحكومة الذكية والمخاطر التي تمثلها.

الفقرة الثالثة: الوصول للمواطنين من خلال التطبيقات الذكية
 المحجاجين للمعلومات والخدمات الحكومية بغض النظر عن قدراتهم في الوصول لтехнологيا المعلومات والاتصالات، أمر يحتاج إلى إمكانية توفير هذه الخدمات وإتاحتها عبر مراكز خدمة المجتمع مثل مكاتب البريد والاتصالات ونوادي الشباب والجمعيات ومراكز الناشئة والفتيات ونوادي السيدات ونوادي تكنولوجيا المعلومات وغيرها.¹

وتتمثل خطوة التحول في الخدمات الموجهة بالبرامج الفردية لخدمة متكاملة تقدمها الحكومة الذكية: حيث إن رؤى الحكومة الذكية تعتبر رؤى متكاملة فاتحة المعلومات والخدمات والتطبيقات الحكومية وتقديمها في الوقت المناسب. ويسعدني ذلك إحداث تغييرات جوهرية وتحويلية في الأنشطة والعمليات التي لا يراها المستخدمون؛ حيث إنها تعتبر غير مبنية وتنتمي في الدوائر الحكومية المقدمة لمعلوماتها وخدماتها. وتشتمل هذه الأنشطة والعمليات على كثير من الإجراءات وتدفق العمل المرتبط بالأساليب الإدارية المختلفة.

أما توفير الخدمات من خلال التطبيقات الذكية والواقع الحكومة الذكية وإيجاد حلول للمشكلات والأمور المرتبطة بالخصوصية ومشاركة البيانات، يتطلب تكامل عمليات وإجراءات. أعمال جديدة ووسائل لحماية الخصوصية والسرية وضمان أعلى مستويات الأمن والجودة بالإضافة إلى حماية الملكية وتوفير الخدمة الحكومية بسهولة وكفاءة وفاعلية مع ضرورة صياغة خريطة واضحة المعالم توضح الوضع الحالي والوضع المستهدف، كما يشارك المستخدمون الحاليون والمتوقعون فيها بأبعاد ومراحل وبرامج الحكومة الذكية، فضلا عن العمل على دعم

¹- مها مهدي خفاف، نظم دعم القرارات والخدمات الذكية، دار العايد للنشر والتوزيع، عمان، 2012م، ص: 34.

ومساندة جهود ومتطلبات الحكومة الذكية من خلال توفير أدلة إرشادية ونماذج أعمال مبتكرة وبرامج توعية وتدريب مختلفة.¹

المطلب الثاني: تطبيقات الخدمات الذكية والذكاء الصناعي في دولة الإمارات
إن التقدم الذي تحققه دولة الإمارات العربية المتحدة منذ فجر الاتحاد، وعلى صعيد تحصين الموروث الأصيل في حياة الدولة وتعزيزه وتطويره، سار على الدوام مع هاجس العمل باجتهاد وحماسة لمواكبة العصر والتفوق في شتى المجالات الحديثة المقدمة، وهو نشاط لقي النجاح ويلقاء، الأمر الذي عاد على الدولة بسمعة عالمية مرمودة في تكنولوجيا المعلومات على سبيل المثال لا الحصر.

لا ننسى أن ما تحقق لنا من إنجازات ورقة لدولتنا وما وصلت إليه من مكانة مرمودة في مجتمع الدولي، إنما ترجع إلى الجهود المخلصة التي يقودها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وإخوانه أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات، والفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية.

وهذا هو ما سنحلله في الفرعين التاليين :

الفرع الأول: ملامح الحكومة الذكية في دولة الإمارات
في عام (2013 م) تم تكليف الجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير خدماتها عبر الاستفادة بشكل استراتيجي من التقنيات الذكية، على أن تنتهي منها بحلول شهر مايو لعام (2015 م)، مما يعني بشكل أساسي تحويل الخدمات الإلكترونية إلى خدمات ذكية وصولاً إلى التحول الشامل للحكومة الذكية²، وينبغي أن يؤدي هذا إلى تحقيق ممارسات عملية للحكومة الذكية عبر تقديم تطبيقات وخدمات تتسم بالسلامة والتفاعلية والذكاء، غير أن تطبيق الحكومة الذكية عبر تقديم تطبيقات وخدمات تتسم بالسلامة والتفاعلية والذكاء، غير أن تطبيق الحكومة الذكية يجب أن يعتمد على تقييم واقعي للموارد

¹- محدث محمد أبو النصر: التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية، مرجع سابق، ص: 116.

²- الحكومة الذكية: هيئة تنظيم الاتصالات، الإصدار الأول، أغسطس 2013م.

والإمكانات التي تمتلكها كل جهة حكومية، ومع ذلك فإنه من الجيد دائمًا التفكير في الهدف النهائي الذي يتمثل في استشراف ما يمكن القيام به في ظل التقدم الكبير في مجال التقنيات الذكية وتطبيقات الحكومة الذكية.

يركز التحول إلى الحكومة الذكية على الاستخدام الاستراتيجي لأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات، وعلى رأسها التقنيات الذكية، بهدف إجراء تحول نوعي في الطريق التي تعمل وفتها المؤسسات الحكومية، وذلك لتحقيق أقصى درجات رضا المستخدمين، وبالتعاون الفعال مع جميع الجهات ذات الصلة، ويتم ذلك عبر توفير وسائل تواصل سلسلة وتفاعلية وذكية تعمل في أي وقت وأي مكان، عبر العديد من الأجهزة.¹

وتتضمن الحكومة الذكية إجراء تحسينات مميزة لاثنين من المجالات المتعلقة بالعمل الحكومي على الأقل تحسينات هيكلة على إجراءات العمل وطريقة عمل الموظفين، وتوفير الخدمات الأكثر ملاءمة للجمهور وفقاً لاحتياجاتهم.

وعلى الرغم من أن تصنيف الخدمات الذكية ليس أمراً هيناً، إلا أنه يمكن تقديم الأمر على النحو الآتي² أولها خدمات من الجهة الحكومية إلى المواطنين (الإشعارات، والرسائل النصية القصيرة التي توضح حالة المرور، أقرب المستشفيات إلى الموقع الجغرافي، إلخ)، وثانيهما خدمات من الجهة الحكومية إلى الشركات (تسجيل الشركات، استفسار الرسوم)، وخدمات من الجهة الحكومية إلى جهات حكومية أخرى (تبادل المعلومات عن حالة المريض وتاريخ سجله الطبي)، وخدمات من الجهة الحكومية إلى الموظفين (مثل: (أحضر جهازك معك)، وأسلوب التشارك في الخيز المكتبي، إلخ).

1- الحكومة الذكية: هيئة تنظيم الاتصالات، الإصدار الأول، أغسطس 2013م.

2- سلسلة بحوث القمة الحكومية 2014م: آفاق الخدمات الحكومية في العالم العربي، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، فبراير 2014م.

وإن الخدمات الذكية تقع في صلب عملية تحول الحكومة الإلكترونية إلى حكومة ذكية (Smart Government)؛ وذلك عبر استخدام التقنيات الذكية في مراحل ومستويات مختلفة. ومن شأن الحكومة الذكية أن تعزز من عمل الحكومة الإلكترونية بطرق متعددة، فهي تسهم في خلق أجواء عمل مناسبة لموظفي الحكومة للعمل الذكي، وتساعد في تحسين حياة المواطنين من خلال تقديم أرقى مستويات الخدمات الحكومية التي تتيح تواصلاً فعالاً باستخدام الأجهزة الذكية. ومن الضروري فهم التحسينات التي تميز الحكومة الذكية لتحديد نوعية الخدمات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تطوير الخدمات الذكية.

الفقرة الأولى: الأفكار السلبية للحكومة الذكية

منذ نشأة المفهوم كانت هناك بعض النقاط الأساسية التي يختلط فيها الأمر على القائمين على تنفيذ الحكومة الذكية، وأحياناً تكون تلك المفاهيم غير واضحة بالنسبة لهم، وفيما يأتي محاولة لتوضيحها:

- الحكومة الذكية ليست بديلاً عن الحكومة الإلكترونية، إنما هي مكملة لها وتعمل على تعزيز الأنظمة والخدمات القائمة.

- لا تقتصر الحكومة الذكية على الهواتف المتحركة فقط، وإنما تشمل جميع الأجهزة المحمولة والذكية (قد يشمل ذلك الاتصالات فيما بين الأجهزة).

للحوكمة الذكية هدفان متميzan وبعديدا المدى:

- تقديم الخدمات إلى الجمهور عبر التقنيات الذكية.

- توفير خدمات تفاعلية مع الجمهور.

- تطوير مؤسسات القطاع الحكومي.

- إعادة هيكلة الإجراءات العملية وتحديث القطاع العام.

- التفاعلات داخل الجهات الحكومية

- في حين يشكل تطوير التقنيات والخدمات جوهر التحول إلى الحكومة الذكية، فإنه في ذات الوقت يعد أسهل عناصرها، فأمور مثل المناهج الإستراتيجية المتبعة في عملية التحول إلى الحكومة الذكية وبناء القدرات الحكومية وإدارة التغيير والتأسيس لمجتمع (ذكي) وتبني الجمهور للخدمات الذكية. جميعها تنطوي على أهمية كبيرة في هذا السياق.

- تجدر الإشارة إلى أن الانتقال من الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية لا يعني تحويل كل خدمة إلكترونية إلى خدمة ذكية، فقد يتطلب الأمر تحويل مجموعة من الخدمات الإلكترونية على خدمة ذكية واحدة، وفي المقابل فقد يتم تجزئة خدمة إلكترونية واحدة إلى خدمات ذكية عدة. ومن المرجح أيضاً أن تضطر الجهات الحكومية إلى استحداث خدمات ذكية جديدة تماماً للاستفادة من التقنيات الحديثة، وتحسين خدماتها عبر هذه القنوات المبتكرة لطرح خدمات جديدة لا يمكن توفيرها عادةً عبر الوسائل التقليدية.¹

وتتمثل ملامح الخدمة الذكية في **المبادرة الاستباقية**: عبر التنبية المسبق؛ إذ يتولى نظام الخدمة إشعار المتعاملين بقرب واستحقاق مواعيدهم (البعض الخدمات)، **والتفاعل العيوي**: المتمثل في التراسل خلال مراحل إنجاز الخدمة (تنبيهات وإشعارات)، والتراسل اللاحق للخدمة بالوسائل المتاحة، **وتقدير الخدمة**: يتيح للمتعاملين تقييم جودة الخدمة وتجربتهم في الحصول عليها، وذلك بصورة فورية ومن خلال القناة نفسها، **والتواصل الاجتماعي**: ترتبط الخدمة بقنوات التواصل كـ (الفيسبوك وتويتر ويوتيوب) مع مراعاة حساسية المعلومات.

الفقرة الثانية: الأهداف الاستراتيجية لحكومة الإمارات الذكية
إن الأهداف الاستراتيجية لحكومة الإمارات الذكية تتمثل في المساهمة الفعالة في تحقيق رؤية دولة الإمارات وصولاً إلى الريادة العالمية، وتعزيز القدرة التنافسية لدولة

¹- مها مهدي خفاف: نظم دعم القارات والخدمات الذكية، مرجع سابق، ص: 89.

²- ملامح الخدمات الذكية في دولة الإمارات ديوان حاكم إمارة دبي، يونيو 2013م، ص: 33.

الإمارات العربية المتحدة وتعزيز الدور الحكومي والابتكارات المجتمعية في مجال التقنيات الذكية من خلال توفير الوصول السهل للخدمات الحكومية بجودة عالية ومن أي موقع وعلى مدار الساعة، وتخفيض تكاليف عمليات المؤسسات الحكومية من خلال تطوير وسائل وأدوات تقديم المعلومات والمنتجات والخدمات، ودعم التعاون بين المؤسسات المختلفة، وتسهيل أعمال الأفراد والمؤسسات بما ساهم في دعم الاقتصاد والمجتمع المعرفي.¹ والانتقال من رضا الأفراد والمؤسسات إلى إسعادهم، والمساهمة في رفع القدرة الإنتاجية للقوى العاملة والمؤسسات الحكومية.

الفقرة الثالثة: إدارة الخدمات الآمنة للحكومة الذكية في الإمارات:
 تنشأ الخدمات الذكية في بيئه متعددة الأطراف ومتشعبه العلاقات والمسؤوليات؛ لذا تدعو الحاجة لوجود وحدة مركبة موثوقة ومحايده ومؤهلة لتمثيل مختلف الأطراف. ولإدارة الخدمات الآمنة وظيفتان رئيسيتان الأولى تتعلق بنقطة اتصال مركبة يستفيد منها المتعاملون تربط بين مختلف الأطراف المشاركة في العمليات والإجراءات ضمن الحكومة الذكية (المصارف، مزودي الخدمات من الجهات الحكومية وغير الحكومية، بطاقة الهوية)، والثانية بتأمين وإدارة دورة حياة التطبيقات/ الخدمات الذكية ابتداء من التنزيل الآمن ووصولاً إلى الانتهاء من الإجراءات المطلوبة بما في ذلك آليات تعريف لمستخدم.

أما خصائص وسمات إدارة الخدمات الآمنة، فتتمثل في القدرة على إبرام التعاقدات مع عدد كبير من الشركاء وتقديم الدعم اللازم لهم، على أن تمتلك سجلًا جيداً وسمعة طيبة في إدارة الخدمات بأمان، وتؤدي دور الشريك الموثوق به بالنسبة لمختلف الأطراف.

الفرع الثاني: الإطار القانوني للخدمات الذكية بالإمارات العربية المتحدة
 عندما تكون الرؤية واضحة ومحددة والقيادة ملهمة ومتابعة، وفرق العمل مبدعة ومثابرة وحرirصة على التمييز، فإن الإنجازات الكبيرة تتحقق، ولا يبالغ إن

¹- مدحت محمد أبو النصر، التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية، مرجع سابق، ص: 42.

²- ملامح الخدمات الذكية في دولة الإمارات: مرجع سابق، ص: 35.

قلنا أن أحد الأمثلة للإنجازات الإماراتية الكبيرة يتمثل في تطور مسيرة الحكومة الإلكترونية في الدولة، سواء على المستوى الاتحادي أو المحلي، وما وصلت إليه من النضج الإلكتروني الذي يسهل عملية التحول على الحكومة الذكية.

نلقي الضوء تاليا على مدى استجابة المشرع الإماراتي للتطورات التقنية المتعلقة بالخدمات الإلكترونية الذكية، لبيان الموقف القانوني من تلك التطورات، وكيفية حماية حقوق جميع الأطراف أثناء التعاملات الذكية المتزايدة التي تقدمها الجهات الحكومية والخاصة في الدولة.

تعتبر دولة الإمارات العربية أول دولة عربية تسن قانوناً مستقلاً المكافحة للجرائم المعلوماتية رقم 2 لسنة (2006م) وهو ما سنفصله في ثنايا هذا الفرع.

الفقرة الأولى: مواكبة تشريعية¹:

بغية تسهيل مهمة الجهات الحكومية في عملية تطوير خدماتها وفقاً لأفضل الممارسات، عملت حكومة الإمارات على توفير الأدلة الإرشادية لهذه الجهات، التي تتناول المحتوى الإلكتروني، والمشاركة الإلكترونية ومواصفات البيانات المفتوحة واستخدام أدوات التواصل الاجتماعي.

وتسعى الحكومة الإلكترونية الآن إلى إصدار وثيقة جودة الخدمات الذكية بهدف توفير مرجعية تستند إليها الجهات الحكومية الاتحادية، من أجل تطوير خدمات ذكية تلبي توقعات المتعاملين.

لاستكمال المنظومة يعمل قطاع الحكومة الذكية في هيئة تنظيم الاتصالات حالياً على تنفيذ واحد من أهم المشروعات، والذي يتمثل في تطوير البنية الشبكية الاتحادية (Ned Net) التي ستربط بين (53) جهة اتحادية في الدولة، وإيجاد مركز بيانات موحد لإنشاء ما تُعرف بالغيمة الحاسوبية الاتحادية، لتكون منصة أساسية لتطوير الحكومة الإلكترونية والحكومة الذكية، على حد سواء.

¹ - الحكومة الذكية: هيئة تنظيم الاتصالات، الإصدار الأول، أغسطس 2013 م، ص: 21.

حرصاً من الحكومة على إيجاد بيئة تشريعية تنظم تعاملاتها والتجارة الإلكترونية. فقد بذلت الجهود الازمة لتحديث الأطر والقوانين التشريعية في هذا المجال، وذلك من خلال إصدار القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

نلاحظ مواكبة المشرع الإماراتي للتطورات التقنية ابتداء من المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2003 بشأن تنظيم قطاع الاتصالات، الذي أشار على جرائم شبكة الإنترنت واشتمل على عقوبات الحبس والغرامة التي لا تجاوز (200) ألف درهم، ثم القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، الذي تلاه القانون رقم (2) لسنة 2006 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

أولاً: قانون مؤسسة الإمارات للاتصالات (رقم 1 لسنة 1991)

يعتبر هذا القانون هو القانون الأول المنظم لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة، قبل صدور قانون تنظيم قطاع الاتصالات رقم (3) سنة 2003، وقد أنشأ هذا القانون مؤسسة الإمارات للاتصالات وحدد أهداف المؤسسة وأغراضها واحتياجاتها وأعطى القانون المؤسسة دون غيرها حق نقل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتشغيل وصيانة وتطوير نظام الاتصالات العامة بأسره في الدولة وكذلك بين الدولة والخارج وفقاً لأحكام هذا القانون، ونظم هذا القانون حيازة واستعمال أجهزة الاتصالات وترخيص الحيازة والاستعمال، وحدد شروط وم مقابل الخدمات التي تقدمها المؤسسة وذلك بموجب عقود تبرمها مع المنتفعين، وغيرها من الأحكام الازمة، واشتمل القانون في الفصل السادس عشر منه على العقوبات التي توقع على مخالفه أحكامه، حيث وردت فيه عدة مواد تتضمن تجريماً لبعض الأفعال والعقوبات المقررة للجريمة.¹.

1- الدكتور: طارق احمد فتحي سرور، جرائم النشر والإعلام، دار النهضة العربية، مرجع سابق 340 المستشار: مصطفى مجدي هرجه، التعليق على قانون العقوبات في ضوء القفه والقضاء، المرجع السابق،

* المادة الأولى مادة عقابية عامة برقم (45) نصها الآتي: (مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف درهم (1000)).

وال المادة الثانية برقم (46) نصها الآتي (يعاقب بالحس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بالغرامة التي لا تزيد عن عشرة آلاف درهم :

• كل من يختلس أو يسرق أو يحول أو يقوم بغير وجه حق باستغلال أو استعمال أي خدمة هاتفية أو أي تيار أو خلافة مما قد يستعمل للتوصيل أو نقل الخدمات الهاتفية أو غيرها من خدمات الاتصالات.

• كل من يستغل الأجهزة أو الخدمات أو التسهيلات التي تقدمها المؤسسة في الإساءة أو الإزعاج أو إيذاء مشاعر الآخرين أو أي عرض آخر غير مشروع.

يجوز للمؤسسة ودون إذن سبق أن تضع تمت المراقبة أي جهاز أو خلافه إذا ترتفت لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأنه يستغل في أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في البند (أ) من هذه المادة أو بناء على طلب المتضررين المشار إليهم البند (ب) من هذه المادة.

وفي جميع الأحوال لا يجوز للمؤسسة التصنّت على محتوى أو مضمون المكالمات أدنى إذن مسبق من السلطات القضائية المختصة).¹

لقد كان هذا القانون الخاص بمؤسسة الإمارات للاتصالات بما حواه من نصوص تجريبية هو القانون المعمول عليه في ملاحقة الجرائم التي ارتكبت عبر(شبكة الإنترنـت) للوصول إلى أجهزة الحاسوب الشخصية أو التابعة للمؤسسات أو البنوك والشركات خلال الأعوام المنصرمة، وذلك لأن خدمة (الإنترنـت) تعتبر من الخدمات التي تقدمها مؤسسة الإمارات للاتصالات بموجب عقد بينها وبين المنتفعين، وعليه فإن أي إساءة أو استخدام غير مشروع

¹- Smith, Technological Crimes, copyright(c) Missouri House of Representative, last update, November, 26, 2001.

لتلك الخدمة بالمخالفة لأحكام هذا القانون كانت تعطي للجهات الأمنية وجهات التحقيق القضائية (النيابة العامة) المكلفة بتقديم المخالفين ومرتكبي الجرائم التقنية الحديثة إلى العدالة، استناداً لهذه المواد وكذلك مواد قانون العقوبات الاتحادي على ما سترأه من خلال استعراضنا للجرائم التي تم ضبطها، في السنوات الأخيرة وتم تقديم مرتكبيها للعدالة، قبل صدور قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في شهر يناير 2006.

ولعل مما سهل على جهات التحقيق تقديم مرتكبي جرائم تقنية المعلومات للعدالة استناداً لنصوص هذا القانون الطريقة التي صيغت بها نصوص هذه المواد فهي نصوص مرنّة وفيها متراوفات عدّة، وفيها من العمومية ما جعل الاستناد إليها يسيراً في أغلب الأحيان وخاصة إذا كانت الجريمة مرتكبة عن طريق استغلال (شبكة الانترنت) التي تعتبر خدمة من خدمات الاتصالات، أو عن طريق استخدام أجهزة الاتصال الأخرى، ففي البند (أ) من المادة (46) المشار إليها¹ وردت عبارة ((أو غيرها من خدمات الاتصالات)) بعد أن ذكر الخدمة الهاتفية أو أي تيار أو خلافه مما قد يستعمل لتوصيل أو نقل الخدمات الهاتفية، كما ورد في البند (ب) ألفاظ عامة ومتراوفات شاملة تمثل على المحققين الاستعانة بالنص لتقديم كل من يرمي إلى غرض غير مشروع أو إلى إيذاء الآخرين عن طريق استخدام خدمات مؤسسة الاتصالات؟ حيث جاء النص بلفظ (كل من يستغل الأجهزة أو الخدمات أو التسهيلات التي تقدمها المؤسسة في الإزعاج أو إيذاء مشاعر الآخرين أو أي غرض آخر غير مشروع) ليأتي بعد ذلك دور محكمة الموضوع لتكثيف طبيعة العمل غير الشروع، وطبيعة الإساءة التي ارتكبها الشخص الجاني، والمادة العقابية المنطقية سواء من هذا القانون أو قانون العقوبات الاتحادي.

على أنه في كثير من الجرائم المرتبطة بالحاسوب الآلي، لن يكون هذا القانون

¹ أبو الفضل، فتحي؛ آخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل نظام العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004، ص 212.

قادرا على أداء الغرض المطلوب وسوف تقف الجهات الأمنية والمحققين مكتوفي الأيدي، في ظل عدم وجود قانون خاص بجرائم الحاسب الآلي أو جرائم تقنية المعلومات كما نفضل أن تسمى، وذلك ما سيتضح من خلال العرض الذي سوف أقدمه للجريمة التي نظرت فيها محاكم دبي وكيف أن تطبيق هذا القانون وقانون العقوبات على الجريمة المقدم مرتكبها للمحاكمة لم يكن من السهولة بمكان، وكيف أن القاضي أضطر للإجتهاد والقياس لتوسيع مفهوم النص الجنائي ليتمكن من إدانة المتهم على الرغم من حظر القياس والتوسيع في التفسير في مجال النص الجنائي، وال المجال، والمحاذير التي تعيق دون ذلك الإجتهاد.

ثانيا: قانون تنظيم قطاع الاتصالات رقم (3) لسنة 2003

صدر قانون تنظيم قطاع الاتصالات ليكون القانون الذي ينظم عمل شركات الاتصالات في الدولة، وينشئ هيئة جديدة تسمى هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في الدولة وحددت المادة (12) من هذا القانون مهام وصلاحيات وختصارات الهيئة وأنها هي السلطة المختصة بالرقابة على قطاع الاتصالات والمرخص لهم، وذلك وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون ولادته التنفيذية والتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا،....الخ¹.

وورد في المادة رقم (1) من القانون تعريف (الخدمات الاتصالات) بأنها (خدمة نقل أو بث أو تحويل أو استقبال من خلال شبكة الاتصالات لأي مما يأتي: الاتصالات السلكية واللاسلكية - الحديث والموسيقى وغيرها من الأصوات - الصوم الرئيسية - الإشارات التي تستخدم في البث باستثناء البرامج وإذا عنها، الإشارات المستخدمة في تشغيل والسيطرة على أي آلات أو أجهزة - تركيب أو صيانة أو ضبط أو إصلاح أو تغيير أو نقل أو إزالة الأجهزة التي ميتم ربطها أو تكون مرتبطة بشبكة اتصالات عامة - إنشاء وصيانة وتشغيل شبكات البرق والهاتف

¹ على، محمد خيري محمد: علاقة المجتمع الصناعي بظاهرة الجريمة، رسالة جامعية للماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1999، ص 135.

والتلكس والدوائر المؤجرة والمعطيات المحلية والدولية والإنترنت والإرسال اللاسلكي
- أي خدمات اتصالات تعتمد其aها الجنة العليا).

وورد في الباب التاسع من هذا القانون مجموعة مواد تجرم بعض الأفعال وتنفرض عقوبات على مخالفة الأحكام والالتزامات التي يفرضها القانون حيث نصت المادة (71) على عقوبة الحس مدة لا تجاوز سنتين، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف درهم ولا تجاوز مائتي ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يباشر أي من الأنشطة التي نظمها القانون دون الحصول على ترخيص أو إعفاء وفقاً لأحكام هذا القانون، أو يقوم متعمداً بتغيير أو إتلاف أو إخفاء أية وثيقة أو معلومة تطلبها اللجنة العليا أو الهيئة. أو لم يقم بتعديل أوضاعه وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون خلال المدة المحددة.

كما ورد بالمادة رقم (72) تجريم بعض الأعمال التي يمكن أن تتم عن طريق الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات أو عن طريق أجهزة الاتصالات، حيث فرض القانون في هذه المادة عقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف درهم ولا تجاوز مائتي ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين:

• كل من أقدم أو ساهم في تقديم خدمات اتصالات مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة.

• كل من استغل أجهزة أو خدمات الاتصالات في الإساءة أو الإزعاج أو إيذاء مشاعر الآخرين أو لفرض آخر غير مشروع.

• كل من نسخ أو أفشى أو وزع بدون وجه حق فحوى أي اتصال أو رسالة هاتفية مرسلة من خلال استخدام شبكة اتصالات عامة.

• كل من قام متعمداً بالدخول غير المشروع لشبكة اتصالات أو قام بتعطيل أي من خدمات الاتصالات.

¹ - ربيع، حسن؛ سيد، رفاعي: مبادئ علمي الإجرام والعقاب، القاهرة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2001، ص - 194.

- ➔ كل من استغل أو استخدم بغير وجه حق أي من خدمات الاتصالات.
- ➔ كل من تمنت على محتوى أو مضمون المكالمات دون إذن سبق من السلطات القضائية المختصة.

من خلال النصوص التي تم استعراضها يمكننا القول بأن بعض الجرائم التي يمكن أن تتم عن طريق استخدام شبكة (الإنترنت) يمكن ملاحقة مرتكبيها بموجب أحكام هذا القانون، حيث ورد النص على أن خدمة (الإنترنت) تعتبر من (خدمات الاتصالات) الوارد تعريفها بالمادة الأولى. وسوف أعرض في المطلب الثاني لحكم صدر في الدولة في جريمة قذف عن طريق النشر على شبكة الإنترت.

كذلك ورد النص صراحة على جرائم محددة وهي (تقديم أو المساهمة في تقديم خدمات اتصالات مخالفة للآداب العامة أو النظام العام) ويندرج تحت هذا المصطلح العديد من الجرائم وخاصة ترويج الصور والمواد الإباحية أو المشاهد الخادشة للحياء أو الدعوة للفجور والرذيلة أو الاستغلال الجنسي، أو تعكير أمن الناس وسكنيتهم وتعريض صحتهم للخطر، وهذه الجرائم إذا ارتكبت عن طريق شبكة الإنترنيت التي هي خدمة من خدمات الاتصالات فمثل هذه الجرائم يمكن ملاحقة مرتكبيها وفقا لأحكام هذا القانون.¹

كذلك جريمة تعطيل عمل (شبكة الإنترنت) وهي من الجرائم الخطيرة والمؤثرة يمكن ملاحقة مرتكبيها بموجب نص المادة السابقة حيث ورد في البند رقم (4) النص صراحة على تجريم تعطيل أي من خدمات الاتصالات والتي من ضمنها خدمة (الإنترنت).

ثالثا: قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية رقم (1 لسنة 2006).
صدر قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية بالتزامن مع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات والهدف منه كما ورد في المادة الثالثة هو حماية حقوق

¹ - السيد، محمود وهيب: ظاهرة العولمة وانعكاساتها الأمنية، مجلة الأمن العام، المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد 164، القاهرة، مطابع الشرطة، يناير 1999، ص 70-71.

المتعاملين إلكترونياً وتحديد التزاماتهم، وتشجيع وتسهيل المعاملات والراسلات الإلكترونية بواسطة سجلات إلكترونية يعتمد عليها، والتقليل من حالات تزوير المراسلات الإلكترونية والتغييرات اللاحقة على تلك المراسلات، والتقليل من فرص التحايل في التجارة والمعاملات الإلكترونية، وتعزيز الثقة في صحة وسلامة المعاملات والراسلات الإلكترونية وغيرها من الأهداف التي بلغ تعدادها الشمانية.

ونظم القانون المراسلات الإلكترونية وحفظ السجلات وشروط قبول التعامل الإلكتروني، وحجة البيانات الإلكترونية والعقود وصحتها، ونظم التوقيع الإلكتروني وشروط صحته وشهادات الاعتماد والصادقة الإلكترونية، وواجبات التوقيع، ونظم الاستخدام الحكومي للتوقیعات والسجلات الإلكترونية.

كما ورد في القانون فصل للعقوبات هو الفصل التاسع، وجرمت مواد هذا الفصل العديد من الأفعال وعاقبت مرتکبیها بالحبس والغرامة ومنها :

◆ إنشاء أو نشر أو توفير أو تقديم شهادة مصادقة كترونية تتضمن أو تشير إلى معلومات غير صحيحة مع العلم بذلك.

◆ كل شخص أنشى معلومات في سجلات أو مستندات أو مراسلات إلكترونية اطلع عليها بحكم سلطات ممنوحة له. وبدون تصريح.¹

◆ كل من ارتكب فعلًا يشكل جريمة بموجب التشريعات النافذة باستخدام وسيلة كترونية.

◆ كل من قدم بيانات غير صحيحة إلى مزود خدمات التصديق بغرض طلب استصدار أو إلغاء شهادة مصادقة كترونية.

كما عاقب القانون في مواد هذا الفصل موظفي ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ومدراء الشخص الاعتباري إذا تسببوا بموافقتهم أو تسترهم أو أي تصرف آخر منهم في وقوع أي مخالفة لأحكام هذا القانون، وفرض عقوبة الغرامة كذلك

¹- أبو الفضل، فتحى؛ آخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل نظام العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004، ص 212.

الشخص الاعتباري الذي يتبعه الشخص المدان في هذه الجرائم.

رابعا: **الإرهاب الإلكتروني في القانون رقم (5) لسنة 2012**

القانون الجديد رقم (5) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات⁽¹⁾،

هو تعديل للقانون رقم (2) لسنة 2006م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتتبين سياسة المشرع الإماراتي في محاربة جريمة الإرهاب الإلكتروني والتصدي لها، طبقاً لأحكام هذا القانون من خلال ما يلي:

(1) في هذا القانون سلك المشرع الإماراتي مسلك التجريم والعقاب، على الأعمال التي تتعلق بجرائم الإرهاب الإلكتروني والمعاملات والتجارة الإلكترونية، وكذلك جرائم الاتجار بالبشر، وأيضاً الجرائم ذات الصلة بالآثار والسياحة والمنتجات والذخائر والأسلحة النارية، وكافة الجرائم المتعلقة بمجال بالأمن الإلكتروني⁽²⁾.

(2) وفي سبيل تحقيق المزيد من الحماية للفضاء الإلكتروني، فقد أضاف المشرع الإماراتي، صياغة جديد لبعض التعريفات، مثل: مصطلح "الكتروني"، ومفردات "المنشآت المالية والتجارية والاقتصادية"، وكذلك مصطلح "مواد إباحية"، والعنوان البروتوكولي للإنترنت، إلى غير ذلك من المصطلحات التي تبين مقصد المشرع في محاربته لكافة صور الإرهاب الإلكتروني، كما اعتبر المشرع أن جريمة السب بوسيلة إلكترونية، تخضع لأحكام هذا القانون، وفي ذلك قالت المحكمة الاتحادية العليا، بأن السب عبر البريد الإلكتروني مجرم بمقتضى هذا القانون⁽³⁾.

¹ - مرسوم بقانون 5 لسنة 2012م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الجريدة الرسمية العدد 540 ملحق السنة الثانية والأربعون - بتاريخ 26-8-2012م.

² - د. عبيد صالح حسن: سياسة المشرع الإماراتي لمواجهة الجرائم الإلكترونية، مرجع سابقن ص 46.

³ - المحكمة الاتحادية العليا، دائرة الأحكام المدنية والتجار، الطعن رقم 1، لسنة 2015 قضائية، بتاريخ 2015/6/16م.

- (3) نص المشرع الإماراتي في هذا القانون على عقاب الذي قد يصل إلى حد السجن المؤبد، من يرتكب أيّاً من الجرائم المنصوص عليها، ومنها: جريمة الإرهاب الإلكتروني.
- (4) نص المشرع الإماراتي في هذا القانون على معاقبة الشروع في الجريمة بنصف عقوبة العريمة التامة في الجنح.
- (5) زاد المشرع الإماراتي في هذا القانون قيمة الغرامة المالية كعقوبة، والتي قد تصل إلى ثلاثة ملايين درهم، في بعض الأفعال والسلوكيات، المجرمة بنصوص القانون.
- (6) ذهب المشرع إلى اعتبار بعض الأفعال أو السلوكيات، التي تتعلق بالجرائم الإلكترونية، من الجرائم الخطيرة التي تتعلق بأمن وسلامة الدولة.
- (7) كما اعتبر المشرع الإماراتي في هذا القانون، أن أي جريمة ورد النص عليها، هي من الجرائم الماسة بأمن الدولة، وذلك في الحالات التي ترتكب فيها هذه الجرائم لصالح أو لصالحة وحساب دولة أجنبية أو جماعة إرهابية أو جمعية أو مجموعة أو منظمة أو هيئة غير مشروعة.
- (8) كما نص المشرع الإماراتي على أن بعض الأفعال أو السلوكيات التقنية، يمكن اعتبارها من الظروف المشددة التي تستوجب تغليظ العقوبة في بعض الحالات.
- (9) كما نص المشرع على عقوبة الإبعاد للأجنبى كعقوبة تبعية جديدة، وذلك في الحالة التي يرتكب فيها فعلًا أو سلوكًا ورد النص على تجريمه بمقتضى هذا القانون، وهو بذلك غير المصادرة والإغلاق الكلي أو الجزئي للمحل أو الموقع.
- (10) كذلك نص المشرع على بعض التدابير الاحترازية، التي توقع على من يرتكب الأفعال والسلوكيات المجرمة بموجب أحكام هذا القانون، ومن هذه التدابير: الرقابة والإشراف، والحرمان، وتأهيله في أحد مراكز التأهيل أو إيداعه في

مستشفى طبي، وذلك فضلاً عن العقوبات الأصلية للجريمة والعقوبات التبعية أو التكميلية لها.

(11) كما انتهج المشرع الإماراتي في هذا القانون منهج التخفيف في بعض العقوبات أو الإعفاء منها بصفة نهائية، شريطة القيام بالإبلاغ عن الفعل أو السلوك الذي تم النص عليه في القانون، وذلك قبل اكتشافه أو اكتشاف المجرم، للمساعدة في التوصل إليهم والقبض عليهم قبل ارتكاب الجريمة.

ومما سبق فإن المشرع الإماراتي قد تصدى لجريمة الإرهاب الإلكتروني، ليس على المستوى الأمني فحسب، بل على المستوى الثقافي والاجتماعي، وذلك من خلال العديد من الإصدارات والدوريات، التي تهدف إلى توعية المجتمع بخطر الإرهاب الإلكتروني، ولا ينسى الدور الهام الذي تلعبه أكاديمية شرطة دبي⁽¹⁾ في التصدي لخطر الإرهاب الإلكتروني، فضلاً عما يقوم به مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية⁽²⁾؛ حيث أصدر المركز العديد من الرسائل والكتب والإصدارات في بيان الإرهاب بكافة صوره وأشكاله والتصدي على كافة المستويات.

¹- التعريف بالأكاديمية: "أنشئت كلية شرطة دبي عام 1987م بمقتضى القانون رقم (1) لسنة 1987م، وبدأت الدراسة رسمياً في التاسع عشر من سبتمبر لعام 1987م، انطلاقاً من مدرسة تدريب الشرطة بادارة الطوارئ في حينه، إلى أن اكتمل مبني الأكاديمية في شكله الحالي، واكتملت البنية الأساسية للكلية في شهر أكتوبر من عام 1988م بعد إصدار القرار رقم (1) لسنة 1988 في شأن اللائحة الداخلية لكلية الشرطة، وافتتحت الكلية رسمياً في الأول من أبريل عام 1989م".

<https://www.dubaipolice.ac.ae>

²- التعريف بالمركز: هو مؤسسة بحثية مستقلة ومتطرفة، لا يقتصر دورها على مواكبة آخر التطورات والمستجدات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي فحسب، وإنما تسعى جاهدة إلى صياغة الاستراتيجيات الملائمة لوضع المجتمع الإماراتي في مكان لائق ومتزنة سامية، في خضم سباق الحداثة، وقد تم إنشاء المركز عام 1994م ليحقق دواماً صرحاً فريداً من نوعه في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث أرسى المركز منذ نشأته العديد من معايير التميز والكفاءة في الدراسات والبحوث الاستراتيجية.

<http://www.ecssr.com>

يتبيّن لنا من عرض سياسة المشرع الإماراتي في التصدي لجريمة الإرهاب الإلكتروني ومواجحتها. أنه كان شديد الحرص، وقد سار على هذا النهج من البداية، وذلك منذ إصدار القانون رقم (1) لسنة 2006م بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، ثم اتباعه بالقانون رقم (2) لسنة 2006م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وانتهاء بتعديليه بالقانون رقم (5) لسنة 2012م، وكان ذلك فور ظهور الجرائم الإلكترونية والتأكد من خطارها ومضارها، على أمن المجتمع وسلامته، وهو ما يدل دلالة واضحة على حرص المشرع الإماراتي على حماية الفضاء الإلكتروني والتصدي للإرهاب الإلكتروني، بهدف تحقيق الأمن والأمان على الدوام، مع التصدي لكافة الظواهر الإرهابية الإلكترونية، والعمل على مواجهتها بشدة، وسن التشريعات التي تعمل على ردعها، وذلك على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

الفقرة الثانية: تحول مدروبين¹

لاشك في أن الحكومة عندما أصدرت قرارات بالتحول نحو الحكومة الذكية درست القوانين بشكل كافي وجعلتها متوافقة مع هذه المبادرة، فالتحول لم يكن أمرا عشوائيا أو غائبا عن النظرة القانونية، فقد نظم قانون التجارة الإلكترونية موضوع المستندات الإلكترونية والتوفيق الإلكتروني منذ فترة طويلة، ولكن تبقى مسألة التطبيق هي التحدي، فيجب أن يدرس كل تطبيق إلكتروني ذكي على حدة ويعبحث في معوقاته القانونية أو غير القانونية. لكن يبقى التحدي الأكبر للتحول الإلكتروني هو توعية الجمهور بالتطبيقات الذكية وسبل حماية وتأمين عمليات الدفع وتفاصيل تقديم الطلبات لدى الدوائر الحكومية، وحاليا هناك عدة لجان في وزارة العدل تقوم بدراسة ومراجعة القوانين والتشريعات بما يضمن تطويرها ومواكبتها للتطور والتحول نحو خدمات الحكومة الذكية.

¹- ملامح الخدمات الذكية في دولة الإمارات: مرجع سابق، ص: 37.

هناك تحداثيات عدة أدخلت بعد صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مقارنة بالقانون الذي سبقه سواء من حيث التعريفات التي تمت إضافتها أو تعديلها أو من حيث الجرائم، أو من حيث العقوبات التي تم تشددتها في هذا المرسوم بقانون الأخير.

كذلك اهتم القانون بحماية المستند الإلكتروني، بما في ذلك المستندات الحكومية ومستندات الشركات المالية والتجارية والاقتصادية، وشدد في الحماية على لبيانات الإلكترونية لتلك الواقع على أنواعها لأهميتها، ذلك أن اقتصاد الدولة يقوم بصورة كبيرة على التجارة وحركة المال، وتجلت تلك الحماية في تجريم الوصول إلى تلك البيانات لاسيما البيانات المصرفية، والدخول غير المشروع للمواقع الإلكترونية، وفرض القانون على من يقترف تلك الأعمال عقوبة شديدة مما يحدث الردع، مع تشدد العقوبة في حال الاستيلاء على الأموال أو تخريب تلك الواقع والبيانات، كما سرت أحكام القانون على من يرتكب جريمة واردة فيه من خارج الدولة إذا كان محلها أنظمة و مواقع وشبكات الحكومة الاتحادية أو محلية أو إحدى المؤسسات الحكومية التابعة لهم.

يلاحظ أن مستوى مواكبة البنية التحتية القانونية والتشريعية في الدولة للتطورات التقنية واستحقاقات الحكومة الذكية أصبح عاليا جدا، وإن وجود بيئة قانونية تو kab الطفرات التقنية والخدمات الإلكترونية والذكية، لا يمنع من تطويرها في ظل تطور العاملات الإلكترونية. ولا شك أن زيادة العمل بموجب تلك العاملات سيفرز الحاجة لتعديل أو إصدار تشريعات جديدة.¹

الفقرة الثالثة: تفاصيل مستقر في ظل قيادة تحقق الحلم
الآن، وقبل الانتهاء من المهلة التي أعلنتها القيادة الرشيدة، واقتزاب الجهات الحكومية من تحويل خدماتها إلى ذكية، وبنظرة ملهمة وخطوة استباقية

¹- سلسلة البحوث القمة الحكومية 2014م، (آفاق الخدمات الحكومية في العالم العربي)، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، فبراير 2014م. ص: 25.

وحرص على الارتقاء بمكانة الدولة وتعزيز قدرتها التنافسية، والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي المبني على المعلومات والمعرفة وتحسين نوعية الحياة، تفاجئنا القيادة الرشيدة باعلان التحول إلى الحكومة الذكية، وتحويل الخدمات الحكومية من الإلكترونية إلى ذكية في غضون سنتين. وبهذا الإعلان تحقق دولة الإمارات العربية المتحدة الريادة عالمياً في توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين الأداء الحكومي.

تستند الحكومة الذكية في مبادرتها، إلى حكومة تصل إلى حكومة تصل إلى المتعامل بدلاً من أن يذهب إليها، وتقدم على مدار الساعة خدمات عالية الدوقة من خلال تطبيقات الهاتف الذكية والأجهزة اللوحية، إذ تشير الإحصائيات على أن نسبة استخدام الهاتف الذكية في دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأعلى عالمياً؛ إذ تصل إلى (76%).

أدركت الجهات الحكومية المعنية أن هذا لا يعني إعادة برمجة الخدمات الإلكترونية، كما هي عليه الآن لتعمل عبر الهاتف الذكية، بل يتطلب الأمر إعادة صياغة هذه الخدمات، وابتكر طريقة تقديمها على المتعاملين عبر الهاتف الذكية لتكون سهلة الاستخدام؛ حيث تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم تبعاً لرغباتهم.

من الواضح أن هذه الخطوات من شأنها تعزيز المشاركة والتعاون بين الجامعات مع القطاع الحكومي في هذا المجال، ويلمس المراقب تكافف الجهد بين الحكومات المحلية والاتحادية لرسم معايير خريطة طريق الحكومة الذكية. وقد طور قطاع الحكومة الإلكترونية والمعلومات في هيئة تنظيم الاتصالات وحكومة دبي الذكية أدلة إرشادية للحكومة الذكية، وزوّعها على الجهات الحكومية للاهتماء بها، واتخاذها مرجعاً موحداً لخدمات الهاتف الذكية، من أجل ضمان جودة الخدمات المقدمة من خلال المنصات الذكية¹.

¹- ملامح الخدمات الذكية في دولة الإمارات: مرجع سابق، ص: 39.

لا ننسى أن هناك تطبيقات عديدة للجهات الاتحادية ونذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر تطبيق وزارة الخارجية للهاتف الذكية؛ إذ إن هذه التطبيقات توفر خدمات أساسية للمتعاملين، مثل: (اتمام إجراء المعاملات، وتسديد رسومها عبر الهاتف الذكية).

أطلقت حكومة الإمارات جائزة سنوية مرموقة لأفضل خدمة حكومية عبر الهاتف المحمول وذلك بهدف تحفيز الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية على تقديم حلول مبتكرة في مجال تطبيقات الهاتف الذكية، وهي تمنح لفئات عدة تشمل فئة الحكومة الاتحادية، وفئة الحكومات المحلية، وفئة طلاب الجامعات التي حُصص لها مكافأة مالية قيمتها مليون درهم، وفئة على المستوى العربي، وأخرى على المستوى العالمي.

وإن العديد من الجهات والدوائر الحكومية في الدولة قد أبدت رغبتها في المشاركة في الجائزة، ما يوحي أن المنافسة ستكون شديدة بين الجهات المتقدمة لثيلها، ما يعزز من تنافسية الحكومة، ويساعد على تحقيق رؤيتها الرامية على التحول لواحدة من أفض حكومات العالم في الغد القريب، وهذا حال دولة الإمارات العربية المتحدة التي تسعى إلى الأفضل دائمًا. ومادام هناك قيادة تحلم بالمركز الأول في كل شيء، وتحفز أبناءها وبناتها، وتشجعهم على العمل، وتتوفر الإمكانيات اللازمة كافة لتحقيق هذا الحلم، فلن يكون هذا مستحيلاً، وسيشهد المستقبل إنجازات بحجم هذه الأحلام.¹

الفقرة الرابعة: الحكومة الذكية تعزز صدارة الدولة لقطاع الخدمات المالية في المنطقة:

سارعت معظم البنوك خلال الفترة الماضية إلى تقديم قنوات جديدة لخدمة العملاء مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والأجهزة اللوحية من أجل تلبية التوقعات المتزايدة للعملاء، وساعد هذا المر في ترسیخ مكانة الإمارات وبقائها في

¹- علي محمد الخوري، مشاريع الحكومة الإلكترونية في دولة الإمارات، مرجع سابق، ص: 56.

طليعة القطاع المصرفي في الشرق الأوسط. وبجانب ذلك اتخذت البنوك الإماراتية تدابير حماية صارمة لحماية تجربة العملاء المصرفية الإلكترونية وضمان أمن بياناتهم وأمان التعاملات التي تتم معالجتها عبر هذه القنوات. وقال مصرفيون أن مبادرة الحكومة الذكية تعزز صدارة الدولة لقطاع الخدمات المالية في الشرق الأوسط وتدعم مكانتها المصرفية في الأسواق الناشئة، مؤكدين ضرورة استمرار المصرفية الذكية في الدولة بالنمو والتطور إلى جانب مبادرة حكومة دبي الذكية التي تشجع القطاع المصرفي على مواكبة هذا التطور.

أشار هؤلاء إلى مبادرة تحول دبي إلى مدينة ذكية يمكن أن تسهم بشكل كبير في زيادة إنتاجية وكفاءة القوى العاملة في البنوك وتحسين مستويات الراحة وسهولة تناول الخدمات المصرفية لعملاء البنوك والمستهلكين الذين باتوا أهم من يوجه دفة صناعة تقنيات المصرفية الإلكترونية.

حسب إحصاءات جريدة البيان الاقتصادي وتقارير حديثة صادرة عن البنك الدولي، فإن (34%) من عملاء البنوك يستخدمون هواتفهم الذكية للحصول على خدمات مصرفية إلكترونية الذين تصل نسبتهم إلى ما يقارب (35%) من إجمالي العملاء في البنوك، في حين يصل معدل هذه النسبة إلى (18%) في دول مجلس التعاون الخليجي ما يجعل الإمارات الأول في استخدام الصيرفة الإلكترونية في المنطقة. ويمثل العملاء النشيطون الذين يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الأجهزة النقالة حالياً ما نسبته (10%) من قاعدة العملاء لدينا. أما من حيث النمو فقد شهدت قاعدة عملاء الخدمات المصرفية الرقمية لدينا نمواً بلغ أكثر من (25%) في العالم، وتتوقع الإحصاءات أن يكون هناك استمرار في مواصلة هذا التطور خلال عام 2014 م.¹

¹- سبل تعظيم الاستفادة من خدمات الهاتف المحمول، البنك الدولي، تقرير المواصلات والاتصالات، 2013م.

تعمل البنوك في الدولة حالياً بشكل وثيق مع الحكومة لتمكين خدمات الدفع بشكل أسهل في العديد من المجالات، وتحرص البنوك على العمل وفق رؤية الحكومة الذكية بالتعاون مع مختلف بوابات الحكومة الذكية من أجل دمج أنظمتنا وتعزيز مستويات التوافق بينها، ويمكن حالياً لعملاء البنوك الإماراتية الاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية مثل: هيئة كهرباء ومياه دبي، وهيئة كهرباء ومياه الشارقة، والهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، وهيئة الطرق والمواصلات (سالك - المخالفات المرورية - نول) وغرفة دبي وغيرها الكثير.

مع مواصلة البنوك سعيها لتوفير تجربة متكاملة عبر جميع قنوات الخدمة، فإن اتساع الوظائف وشمولها سيزداد، ومع مرور الوقت ستشمل جميع الخدمات التي تقدمها البنوك؛ فالتكنولوجيا التي تملكتها دولة الإماراتاليوم على هذه القاعدة وبهذه الطريقة نقدم حلولنا الفعالة بسرعة قياسية والأهم من ذلك أنه يمكن تطويرها باستمرار وبناءً على رد فعل المستهلك، وتماشياً مع سرعة التطور الحاصل في دبي، وبالأخص مبادرة المدينة الذكية التي تتطلب توافر تقنيات عالية قادرة على مواكبة التغيير المستمر.

خاتمة:

انتشرت تطبيقات الإدارة الإلكترونية حول العالم انتشاراً واسعاً والتي يمكن أن تصنف حسب نسبة فاعليتها وكفاءتها إلى تطبيقات ناجحة وأخرى غير ناجحة. فالنجاح هنا غير مرهون بالجانب التقني فقط كما رأينا، فهناك دول متقدمة تقنياً وتكنولوجياً عانت كثيراً في إقناع مواطنيها في تبني مبدأ التعامل الإلكتروني مع الجهات الحكومية. وهناك دول أقل تطوراً كدولة أستونيا مثلاً فاقت دول أخرى أكثر نمواً كألمانيا حسب ترتيب الأمم المتحدة لجاهزية دول العالم للحكومة الإلكترونية لعام 2013، مما يجعلنا نتساءل عن السبب. لعل من أهم

هذه الأسباب هو استفادة هذه الدول (الأقل تطوراً) من تجارب الدول الكبرى التي قامت بأخذ زمام المبادرة أولاً. فقد عانت الدول الأولى المطبقة للإدارة الإلكترونية من بعض القضايا والمعوقات الفنية وغير الفنية مما اضطرها في أحياناً كثيرة إلى إلغاء وتعديل وتحسين الكثير من المشاريع من أجل تقليل تأثير هذه المعوقات. أما الدول التي بدأت بالتطبيق لاحقاً، فقد استفادت من هذه التجارب وبدأت بخطوات ثابتة ورؤية واضحة لمعظم القضايا المحظوظة بمصطلح الإدارة الإلكترونية. وقد ساهمت هذه القضايا في إعاقة مشروع الحكومة الإلكترونية عند هذه الدول، الأمر الذي أعطى الدول الثانية أفضلية في التخطيط والتقدم بثبات ونجاح. لذلك يجب التنبه إلى أن جميع الدول السابقة قد تشتت وتختلف فيما بينها وبين الإمارات في أمور كثيرة. لذلك يجب أن نراعي مثل هذه الاختلافات عند محاولتنا في تطبيق الحلول المستسقة من تجاربهم. فلا يجب أن نقوم ببساطة بتطبيق حلولهم دون مراعاة خصوصية الدولة من مختلف النواحي (الدينية، الاجتماعية، الديموغرافية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية وغيرها).

ولعل التحول إلى الإدارة الإلكترونية الذكية ليس درباً من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي إدارة. وقد فرض التقدم العلمي والتكنولوجي والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات، كلها من الأمور التي دعت إلى التطور الإداري نحو الإدارة الإلكترونية الذكية.

لائحة المراجع

- سحر قدوري الرفاعي: الحكومة الذكية وسبل تطبيقها، كتاب صادر عن دار الشروق، الأردن 2012.
- مها مهدي خفاف، نظم دعم القرارات والخدمات الذكية، دار العايد للنشر والتوزيع، عمان، 2012م.
- علي محمد الخوري التحول نحو الحكومة- منهجية مبتكرة، ندوة الثقافة العلمية، دبي 2013م.
- الحكومة الذكية: هيئة تنظيم الاتصالات، الإصدار الأول، أغسطس 2013م.
- سلسلة بحوث القمة الحكومية 2014م: آفاق الخدمات الحكومية في العالم العربي، كلية محمد بن راشد للادارة الحكومية، فبراير 2014م.
- لاماح الخدمات الذكية في دولة الإمارات ديوان حاكم إمارة دبي، يونيو 2013م، ص: 33.
- أبو الفضل، فتحى؛ آخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل نظام العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004.
- على، محمد خيري محمد: علاقة المجتمع الصناعي بظاهرة الجريمة، رسالة جامعية للماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1999.
- ربيع، حسن؛ سيد، رفاعي: مبادئ علمي الإجرام والعقاب، القاهرة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2001.
- السيد، محمود وهيب: ظاهرة العولمة وانعكاساتها الأمنية، مجلة الأمن العام، المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد 164، القاهرة، مطبع الشرطة، يناير 1999.
- مرسوم بقانون 5 لسنة 2012م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الجريدة الرسمية العدد 540 ملحق السنة الثانية والأربعون - بتاريخ 26-8-2012م.
- المحكمة الاتحادية العليا، دائرة الأحكام المدنية والتجار، الطعن رقم 1، لسنة 2015 قضائية، بتاريخ 16/6/2015م.

سلسلة البحوث القمة الحكومية 2014م، (آفاق الخدمات الحكومية في العالم العربي)، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، فبراير 2014م.

سبل تعظيم الاستفادة من خدمات الهاتف المحمول، البنك الدولي، تقرير المواصلات والاتصالات، 2013م.

Smith, Technological Crimes, copyright(c) Missouri House of Representative, last update, November, 26, 2001.

<https://www.dubaipolice.ac.ae>.

<http://www.ecssr.com>.